اسم لا فعل فانه لا يوصف بالانصراف وعدمه معرب لا مبني فانه ايضا لا يوصف
بهما بالحركة لا بالحروف فانها بالحرف فلا يسمى بالمنصرف وغير المنصرف
لا يدخله الجر قدمه تنبيها على اصالته في الممنوعية لا كما زعم البعض من
انه تابع للتنوين ذكره الفاضل العصام والتنوين كما في المنصرف لانه لما
شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع منه قال الاخفش والمبرد والزجاج
مبني في حالة الجر على الفتح لخفته وقال الرضي مشابهة الاسم للفعل على
ثلث مراتب اقواها كونه بمعناه بعينه وهو في اسم الفعل واثرها
والبناء الذي هو الاصل في الفعل واوسطها المشاركة في الحروف ونحو
من المعنى واثرها العمل وادناها المشابهة بنفي ذلك وهو
الى عينين اللازم لوجود سببين من اسباب منع الصرف او واحد
يقوم مقامهما واثرها نوع علامة الاعراب وهو التنوين وتحقق
الكسر او كلاهما معا على الاختلاف في القولين ثم المشابهة في الفرعيتين
على ما بينوها ان الفعل فرع الاسم في الوجود حيث لا يكون بدون مصدر
غالبا وفي الافادة حيث لا يفيد بدون فاعل وكل اسم غير منصرف فيه
فرعيتان وسيقرع سمعك ان شاء الله تعالى وعلى كان تعريفهم لا يفيد
للمبتدي تركه وبينه بما هو اقرب لفهمهم فقال وهو اي غير
المنصرف على نوعين النوع الاول سماعي اي منسوب الى السماع
بان لا يكون لمنع صرفه امر كلي بل يتوقف على سماع من العرب نحو
احاد وموحد بمعنى واحدا واحدا تقول جاء في القوم احاد وموحد
بمعنى واحدا بعد واحد وكذا غيره من ثناء ومثنى بمعنى اثنين اثنين
وثلث ومثلث بمعنى ثلثة ثلثة ورباع ومربع بمعنى
اربعة اربعة هي على وزن فعال ومفعل قال الرضي هي اربعة
مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر فصالا عشارا وفيما فوق هذه الالف للاطلاق
الاربعة الى التسعة جوزه المبرد والكوفيون قياسا ولم يسمع الا
مع ياء النسبة نحو خماسي وسداسي وان لم يحكم بالسماع
في الفعال مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع في مفعل ولا في فعال في السبعة
ثم انهم قالوا الفرعية فيهما من حيث انها معدول عن عدد
مكرر كما اشار اليه التكرار في معناها والاصل كونه عند تكرار
اللفظ لانه قالب المعنى والذي الجاءهم على اعتباره صيانة
قاعدتهم ان منع الصرف لا بد له من علتين فلما وجدوها
غير منصرف ولم يجدوا فيها الا الوصفية احتاجوا الى اعتبار
علة اخرى ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه وهكذا
في كل سماعي لكن العلة الموجودة في بعضها الوصفية

وفي بعضها

وفي بعضها العلمية وسيظهر ان شاء الله تعالى واخر جمع اخرى لانهم
تصرفوه هكذا اخر اخران اخرون واخر اخرى اخريان
اخريات واخر وتحقيق العدل فيه ان اسم التفضيل يستعمل
باحد وجوه ثلثة بمن واللام والاضافة فلما لم يجد واستعماله
بواحد منها حكموا بانه معدول من احدها بعضهم بما بمن
وبعضهم بما باللام وبعضهم بما بالاضافة ولكل وجهة والذي
بعث على انه معدول بما بمن كون اللام والاضافة غير ملايمين
لمنع الصرف والباعث لمن جعله من اللام انه لو كان بمن وجب
افراده وفي الاضافة لم يوجد شرط حذف المضاف اليه والكل
ليس بشيء لانه من عدم الفرق بين تقدير الشيء والعدل
حقه ولا بينا في كونه اسم تفضيل عدم المعنى لانه قيل ان
اخر في الاصل بمعنى اشد تاخرا ثم استعمل بمعنى غير
من جنس ما سبق فلا يقال جاء في زيد وحمار آخر قوله
صفات لدلالة كل منها على معنى قائم بالغير حال كون الامثلة
والعامل ما فهم من النحو من معنى التمثيل ويحتمل ان يكون
صفة وان لم يساعد قوله مجموعا واعلاما فالعلة فيها العدل
والوصف لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
قيده بها به لانها لو اخرجت من الوصفية بجعلها اعلاما فان
للمذكر فالاكثر انها منصرفة لان العدل فيها تابع لوصفيتها وقد
زالت والمعتبر العدل الموجود لا الاصلي الفائت ومنهم من
اعتبره وذهب الى منعه وان للمؤنث منعت بالاتفاق لا
للعدل بل للتانيث والعلمية و نحو جمع وكتع وبتع وبصع
مجموعا وفيها العدل ايضا لان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع
وكذا كتع واخواته وتحقيق العدل فيها ان فعلاء ان فرض صفة
فجمعه فعل بضم فسكون مثل حمراء حمر وان اسماء ففعالى
كصحراء وصحارى فعلم انه معدول من احدهما والسبب
الآخر الوصفية الاصلية وقيل شبه العلمية لانه لا يوجد
بها الا المعارف ولما اختلف في اعتبار الوصفية لم يعدها فيه
و نحو عمر وزفر وزحل علم نجم وقزح اسم جبل
في مزدلفة حال كونها اعلاما وتحقيق العدل انها كانت
في الاصل على فاعل كعامر ثم عدل الى فعل كعمر والسبب
الآخر العلمية حتى لو نكر صرف و النوع الثاني قياسي

Copyright © King Saud University